الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

المدة النيابية الثانية

الدورة التشريعية الأولى

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على بروتوكول اتفاق بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الإيطالية المتعلق ببرنامج دعم القطاع الخاص والإدماج المالي في مجالي الفلاحة والاقتصاد الاجتماعي والتضامني واتفاق تسهيل القرض بين البنك المركزي التونسي وصندوق الودائع والقروض الإيطالي المبرمين في 18 مارس 2019

(2019 / 58)

(طلب فيه استعجال النظر)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 10 / 07 / 2019

الوثائق المرفقة بالمشروع:

*** وثيقة شرح الأسباب،**

*** بروتوكول اتفاق.**

*** اتفاق تسهيل القرض.**

تاريخ انتهاء الأشغال: 24 / 12 / 2019

نائب رئيس اللجنة: علي الهرماسي

مقرر اللجنة: فيصل دربـــال

المقرر المساعد: هشـام العجبونـي

المقرر المساعد: مريم اللغماني

نظـر اللجنـة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية
تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 11 جويلية 2019
جلستي اللجنة: 18 جويلية 2019 (المدة النيابية الأولى، الدورة التشريعية الخامسة) و24 ديسمبر 2019 (المدة النيابية الثانية، الدورة التشريعية الأولى) **القرار:** الموافقة بأغلبية الحاضرين (08 مع و03 محتفظين و01 ضد) **تاريخ انتهاء الأشغال:** 24 ديسمبر 2019 **نائب رئيس اللجنة:** علي الهرماسي **المقرر:** فيصل دربال

أوّلا ـ تقديم المشروع:

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على بروتوكول الاتفاق المبرم بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الإيطالية بتونس بتاريخ 18 مارس 2019 واتفاقية القرض المبرمة بنفس التاريخ بين صندوق الودائع والقروض الإيطالي والبنك المركزي التونسي المتعلقتين بتمويل برنامج دعم القطاع الخاص والإدماج المالي في مجالي الفلاحة والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

1) أهداف البرنامج:

يهدف البرنامج إلى تحسين ظروف عيش المواطنين خاصة في المناطق الريفية والمساهمة في إحداث مواطن شغل جديدة من خلال تسهيل عملية الاستثمار في مجالي الفلاحة والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وذلك من خلال:

ـ توفير خطي تمويل: الأول لفائدة القطاع الفلاحي والثاني لفائدة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني مع التركيز على المناطق ذات الأولوية التنموية وكذلك على الباعثين من فتئي النساء والشباب. ويمكن للأشخاص الطبيعيين والمعنويين والتعاضديات والمؤسسات التعاونية والتجمعات المهنية الاستفادة من هذين الخطين لتمويل اقتناء معدّات ومواد أولوية ورؤوس أغنام وخدمات وكذلك إنجاز اشغال تهيئة وتمويل المال المتداول للشركات.

ـ إحداث صندوق لدعم الإدماج المالي مكمّل للخطين المذكورين، وتخصّص موارده لتمويل أنشطة المعونة الفنية وإنجاز دراسات الجدوى للمشاريع الاستثمارية بالإضافة إلى مساهمته في التمويل الذاتي للمستثمر وتغطية تكاليف التأمين على القروض الفلاحية.

وتجدر الاشارة إلى أن هذا التمويل يندرج في إطار تنفيذ مذكرة التفاهم للتعاون من أجل التنمية للفترة 2017 ـ 2020 المبرمة بمناسبة زيارة السيد رئيس الجمهورية إلى إيطاليا يوم 9 فيفري 2017.

2) مكوّنات البرنامج:

يقوم البرنامج على خطي تمويل يتم إحالتهما من قبل البنك المركزي التونسي لفائدة المؤسسات المالية الخاصة والعمومية وكذلك مؤسسات التمويل الصغير بالإضافة إلى إحالة الموارد المخصصة لصندوق الإدماج المالي في شكل هبة إلى المستفيدين من خطوط التمويل، وفقا لشروط محددة يتم تقييمها من قبل البنك المركزي بالنسبة للمؤسسات المالية ومن قبل سلطة التمويل الصغير بالنسبة لمؤسسات التمويل الصغير.

وحيث تمّ الاتفاق مع الجانب الإيطالي على تنزيل كامل مبلغ القرض في قسط وحيد بحسابين سيفتحان لدى البنك المركزي التونسي، فإنه بالإمكان استعمال الموارد كدعم للميزانية مع تعهّد الجانب التونسي بضمان توفير الموارد المخصصة للعمليات التي سيتم الموافقة على تمويلها في إطار البرنامج.

وتحدّد الاتفاقية المالية المرفقة والممضاة بين البنك المركزي التونسي وصندوق الودائع والقروض الإيطالي كافة الشروط والإجراءات المفصلة المتعلقة باستعمال القرض وسداده.

3) مبلغ التمويل:

تقدّر القيمة الجملية للقرض المخصّص للبرنامج بـ 50 مليون أورو أي ما يعادل حوالي 165.8 مليون دينار موزعة بين خط تمويل للقطاع الفلاحي بمبلغ 35 مليون أورو وخط للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بمبلغ 15 مليون أورو.

كما يشمل هبة بمبلغ 7 مليون أورو (حوالي 23.2 مليون دينار) مخصصة لـ "صندوق دعم الإدماج المالي" وهبة أخرى بمبلغ 0.4 مليون أورو (حوالي 1.3 مليون دينار) تخصص لمصاريف التقييم والدعاية للبرنامج وكذلك لمراجعة الحسابات. ويتم التصرّف فيها من قبل الجانب الإيطالي.

4) شروط التمويل:

تتمثل الشروط المالية للقرض فيما يلي:

- فترة السّداد: 17 سنة منها فترة بـ 5 سنوات،
- نسبة الفائدة: تقدّر بـ 1.5 % سنويا،

وهو ما يمثل عنصر هبة بـ 40 %.

أما الشروط المالية التي ستطبق على الباعثين فتتمثل في ما يلي:

- نسبة الفائدة = نسبة فائدة القرض + عمولة تغطية مخاطر الصرف + هامش الربح التجاري للبنك أو مؤسسة التمويل الصغير.
  - ✓ تقدّر بـ 8 % سنويا (1.5 % + 4 % + 2.5 %) بالنسبة للبنوك التجارية،
  - ✓ 12 % سنويا (1.5 % + 4 % + 6.5 %) بالنسبة لمؤسسات التمويل الصغير.
- فترة السداد:
  - ✓ 12 سنة منها فترة إمهال بـ 5 سنوات بالنسبة للقروض الفلاحية،
  - ✓ 7 سنوات منها فترة إمهال بـ سنتين بالنسبة لقروض الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- المبلغ الأقصى لكل عملية تمويل:
  - ✓ 2 مليون دينار قروض القطاع الفلاحي،
  - ✓ 300.000 دينار لقروض الاقتصاد الاجتماعي والتضامني،
- آخر أجل لسحب (قسط وحيد): 30 سبتمبر 2019،
- مدة السحب بالنسبة لمؤسسات المالية: 5 سنوات انطلاقا من تاريخ أول سحب.

ثانيا . أعمال اللجنة:

نظرت لجنة المالية والتخطيط والتنمية في مشروع هذا القانون في جلستها المنعقدة يوم 18 جويلية 2019 على ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب وبروتوكول الاتفاق.

وخلال النقاش، بيّن عدد من النواب أن مشروع هذا القانون يمثل اتفاق إطاري مع الحكومة الإيطالية لدعم الاقتصاد التضامني والاجتماعي في تونس.

ولاحظ نواب آخرون أنه بالرغم من أهداف البرنامج الرّامية أساسا إلى تحسين ظروف عيش المواطنين في المناطق الريفية من خلال المساهمة في إحداث مواطن شغل والتشجيع على الاستثمار في مجالي الفلاحة والاقتصاد الاجتماعي، إلاّ أن الشروط المالية التي سيتم توظيفها على الباعثين والتي هي 08 و12 % تبدو مرتفعة بالنسبة لبرنامج اقتصادي تضامني واجتماعي خاصة وأنها موجهة لفئات اجتماعية ضعيفة الحال.

وبيّن نائب آخر أن القروض الصغرى عادة ما تكون في حجم صغير لا يتجاوز 20 ألف دينار، كما أنها تتطلب كلفة في التصرّف خاصة من ناحية التأطير وإجماليا مؤسسات التمويل الصغير ليس لها القدرة على الاقتراض من البنوك لهذا تكون نسبة الفائدة مرتفعة.

وأكّد بعض النواب أنه لا يمكن التأسيس لاقتصاد تضامني واجتماعي في غياب نص إطار قانوني ينظّم المجال، علما وأنه كان هناك مشروع قانون تحت الدّرس في الحكومة، واستفسروا عن أسباب عدم عرضه على مجلس نواب الشعب واقترحوا الاستماع إلى السيد وزير التكوين المهني والتشغيل.

هذا، واعتبر نواب آخرون أن هذا الاتفاق هو أساسا قرض وهبة لدعم الميزانية.

أما بخصوص الشروط المالية للقرض، اعتبرها أغلب النواب تفاضلية وأكّدوا أن هذا القرض يمثل دعم من الحكومة الإيطالية للاقتصاد التونسي. وقررت اللجنة خلال هذه الجلسة الموافقة بإجماع الحاضرين.

وفي جلستها المنعقدة يوم الثلاثاء 24 ديسمبر 2019، تداولت لجنة المالية والتخطيط والتنمية من جديد في مشروع هذا القانون والتقرير الذي أعدّته اللجنة السابقة في الغرض.

وفي بداية الجلسة، أكد النواب على ضرورة أن يتضمن التقرير مواقف وآراء نواب هذه اللجنة باعتبار أنهم في إطار مدة ودورة تشريعية جديدة، وفي إطار لجنة المالية متكونة من نواب آخرون يحملون توجهات ومواقف مغايرة.

وخلال النقاش، أشار نائب إلى غياب تغطية إشهارية كافية لخطوط التمويل من قبل المؤسسات المقرضة وهو ما يمثل عائقا لتحقيق تكافئ الفرص لكل المستثمرين.

كما لاحظ بعض النواب أن نسبة الفائدة الموظفة على القروض المسندة للباعثين تعتبر مرتفعة خاصة بالنسبة لمؤسسات التمويل الصغير حيث تبلغ 12 % وبالتالي لا تعكس البعد الاجتماعي والجانب التضامني لهذا المشروع.

ثالثا . قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية الحاضرين.

نائب رئيــس اللجنــة	**المقرر**
علي الهرماسي	فيصل دربال